

# **CCass,01/10/1997,1379**

Identification			
<b>Ref</b> 15736	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 1379
<b>Date de décision</b> 19971001	<b>N° de dossier</b> 97/1/5/1470	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Administrative
Abstract			
<b>Thème</b> Contentieux électoral, Administratif		<b>Mots clés</b> Nullité des élections (Oui), Modification de la couleur affectée à un candidat	
<b>Base légale</b> Loi numéro 9-97 formant code électoral		<b>Source</b> Revue : Recueil des arrêts de la Cour Suprême en matière administrative   Page : 180	

## Résumé en français

La modification de la couleur consacrée à un candidat aux élections crée la zizanie auprès des électeurs peu importe le motif de la modification. Une telle violation justifie la nullité des élections.

## Résumé en arabe

– تغير اللون المخصص لاحد المرشحين للانتخابات مهما كانت مبرراته يؤدي الى خلق البلبلة والاضطراب لدى الناخبين . – الاخذ بمعيار اللون للتمييز بين المرشحين يبرره تسهيل عملية التصويت . – ترتيب بطلان الانتخاب عنه – اشترط تأثيره سلبيًا على حظوظ المرشح المعني . – خرق هذه المبدأ يؤثر سلبا على حظوظ المرشح المعني بالامر مما يترتب عنه بطلان الانتخاب .

## Texte intégral

قرار رقم: 1379 – بتاريخ 01/10/1997 – ملف: 97/1/5/1470 باسم جلالة الملك وبعد المداولة طبقا للقانون في الشكل وحيث ان المقال الاستئنافي المقدم في 8 شتنبر 1997 من طرف السيد عامل الصخيرات لحكم المحكمة الادارية بالرباط عدد 841 الصادر في

97/7/27 في الملف 97/617 القاضي بالغاء العملية الانتخابية المجراة يوم 1997/6/13 بالدائرة رقم 10 بجماعة تمارة مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك يتوفر على الشروط المتطلبية لقبوله . في الموضوع حيث يستفاد من اوراق الملف ومن محتوى الحكم المطعون فيه اعلاه ان السيد الطيبي الفيلاي تقدم بتاريخ 1997/6/19 امام المحكمة الادارية بالرباط بمقال يطعم بمقتضاه في العلمية الانتخابية التي جرت يوم 97/10/13 بالدائرة الانتخابية رقم 10 تمارة مشيرا الى انه تقدم كمرشح لا منتمي للانتخابات الجماعية لجماعة تمارة بالدائرة الانتخابية رقم 10 وخصص له اللون الوردي المخطط بخطين اسودين عموديين وقد عمد الى طبع هذا اللون لاستعماله في الدعاية اثناء الحملة الانتخابية وان كل الذين يعرفونه على مستوى الدائرة الانتخابية المذكور اعتمدوا على اللون المذكور الا انه اثناء افتتاح مكاتب التصويت يوم 1997/6/13 واثناء وضع الاوراق المخصصة لكل مرشح لاحظ ممثله بان اللون المخصص له لم يوضع بالطولة وبعد قراءة الاسماء الموجودة بكل الاوراق لوحظ ان اسمه (الطيب الفيلاي) اعطى له لون اخر (الاصفر المخطط بخطين اسودين عموديين) وبالنظر لتاثير هذا الخطا سلبا في النتيجة التي حصل عليها التمس الحكم بالغاء العملية الانتخابية موضوع النزاع، وبعد اعمال المسطرة والمناقشة أصدرت المحكمة حكمها بالغاء العملية الانتخابية المشار اليها وهو الحكم المستأنف . وحيث يؤسس المستأنف استئنائه اولا على خرق القانون من خلال خرق الفصل 32 من قانون المسطرة المدنية وكذا الفصل 1 منه وانعدام التعليل وخرق الفصل 7 من القانون المحدث للمحاكم الادارية وخرق الفصل 50 والفصل 345 من قانون المسطرة المدنية ذلك ان المستأنف عليه لم يذكر مهنة المدعي والمدعى عليه في المقال خرقا للفصل 32 من قانون المسطرة المدنية، وانه سير الدعوى باسم الطيبي الفيلاي والحال ان محاضر العملية الانتخابية تتحدث عن الطيب الفيلاي فيكون عديم المصلحة طبقا للفصل 1 من قانون المسطرة المدنية، فالمقال يتحدث عن الطيف الفيلاي في صلبه وعن الطيبي الفيلاي في ديباجته وصدر الحكم باسم الطيبي الفيلاي ويستوجب الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية ان تكون الاحكام معللة تعليلا كافيا، وهو ما لم يراع في النازلة اذ علل الحكم بان تغير اللون المخصص للطاعن يوم الاقتراع لمن شأنه اثاره اللبس لدى الناخبين وخاصة الاميين منهم الذين يكونون عزموا على التصويت لفائدة المعني بالامر، ثم ان الفصل 7 من قانون انشاء محاكم ادارية ينص على تطبيق احكام المسطرة المدنية وقد جاء تعليل الحكم المستأنف ناقصا شكلا وموضوعا الامر الذي ينزل منزلة انعدامه بدليل انه يستشف من محضر العملية الانتخابية وجود اتفاق بين المرشحين بتبديل الالوان وان السيد الطيب تقبل الخطا المادي والواقع في اللون المخصص له ورضي مسبقا بنتيجة العملية الانتخابية وهناك مذكرة صادرة عن اللجنة الاقليمية تهب في اتجاه هذا الاتفاق ودليل رضاه هذا هو انه تم احتساب الاصوات التي حصل عليها لحسن لعموري باللون الوردي مخطط باللون الاسود وباللون الاصفر بخطين اسودين وهو الامر المنصوص عليه في ملاحظات محضر العملية الانتخابية ومن خلال استقراء ملاحظات هذا المحضر يتبين ان هناك فعلا اتفاقا ضميا بين الاطراف ينص على وجوب التمسك بنتيجة العملية الانتخابية رغم وجود خطأ مادي وقع في اللون خاصة وان عملية استبدال اللون فيما يخص السيد الفيلاي الطيبي تم مبكرا على الساعة التاسعة و45 دقيقة هو الامر الذي لم يؤثر بشكل كبير في نتيجة العملية الانتخابية وتم احتساب الاصوات التي حصل عليها باللون الاصفر المخطط بخطين اسودين عموديين وان المستأنف عليه قد قبل ان تسحب له الاصوات التي حصل عليها قبل احضار الاوراق الوردية المخططة بخطين اسودين عموديين وهو ما وقع فعلا وتشهد عليه اللجنة الاقليمية وقد اغفل الحكم المستأنف التطرق الى هذا الاتفاق مما يكون معه المستأنف عليه غير متضرر وحصل على كل الضمانات ومنطق الارقام يؤكد ان نتيجة العملية الانتخابية لم تتاثر بما سمي بالخطا المادي في اللون فقد حصل الطيب الفيلاي على 56 صوتا والسيد لحسن العموري على 75 صوتا والسيد حفيظ برحال على 141 صوتا والسيد عبد الغفور زنين على 141 صوتا، وعلى كل فان تجاوز الخطا المادي طرح جانبا كل جوانب التاثير وطهر العملية الانتخابية من كل شائبة ملتصقا لذلك الغاء الحكم المستأنف . لكن حيث ان الدفع المرتكز على خرق الفصلين 132، مردود لعدم تضرر باقي الاطراف مما جاء في الدفع اضافة الى ان المستأنف حتى في مقال استئنائه يتحدث عن المستأنف عليه تارة باسم الطيب وتارة باسم الطيبي الفيلاي اقرارا منه بان الامر يتعلق بنفس الشخص وانه لا خلاف حول هويته ويكون ذا صفة ومصلحة في الدعوى . وحيث فيما يعود للطعن بعدم تعليل الحكم المستأنف فانه يتبين من مجمل عناصر الملف ان السيد الطيب الفيلاي تقدم مرشحا لا منتميا للانتخابات الجماعية لجماعة تمارة بالدائرة الانتخابية رقم 10 وان اللون الذي خصص له كان هو الوردي المخطط بخطين اسودين عموديين وحيث وكما يؤكد الحكم المستأنف فقد تضمنت محاضر مكاتب التصويت جميعها بالدائرة الانتخابية رقم 10 انه وقع استبدال الذي كان مخصصا للمستأنف عليه من اللون الوردي المخطط بخطين اسودين عموديين الى اللون الاصفر المخطط بخطين عموديين وحيث ان هذا الاستبدال للون

المخصص للمستأنف مهما تكن تبريراته من شأنه خلق لبس لدى الناخبين سيما وان اعتماد معيار الالوان يؤخذ اساسا من بين اسبابه بعين الاعتبار تسهيل مهمة التصويت بكل وضوح للناخبين الاميين، اضافة الى انه مما لاشك فيه ان قيام المرشح بالدعاية بناء على لون معين مع مواصفات محددة يجعل الناخب الذي يعتزم التصويت لصالحه مركزا على هذا اللون وهذه المواصفات وكل مس او خطأ فيها قد يخلق له بلبلة ساعة التصويت ويؤثر سلبا على حظوظ المرشح وان ما جاء في دفعوع المستأنف من وجود اتفاق لا يجد له مرتكزا لا من القانون ولا من الواقع . وحيث ان الحكم المستأنف خلافا لما جاء في دفعوع المستأنف كان معطلا وفي محله ويتعين تاييده . لهذه الاسباب قضى المجلس الاعلى . في الشكل : بقبول الاستئناف . في الموضوع : بعدم ارتكازه على اساس وبتأييد الحكم المستأنف . وبه صدر الحكم بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الاعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الادارية السيد محمد المنتصر الداودي رئيسا والمستشارين السادة : مصطفى مدرع - محمد بورمضان - السعدية بلمير - احمد دينية - ومحاضر المحامي العام السيد عبد اللطيف بركاش وبمساعدة كاتب الضبط السيد خالد الدك .